

أكاديمية « الوطني » تستقبل أولى متدربي العام الجديد



لقطة جماعية للمتدربين مع المسؤولين

البرنامج يشهد على نحو مستمر عمليات تطوير المحتوى من أجل مواكبة أحدث الأبحاث والدراسات العالمية التي تختص بالقطاع المصرفي والعلوم الإدارية.

وتعكس الأكاديمية رؤية وضع مبدأ التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفه هدفاً استراتيجياً ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص.

وتم افتتاح أكاديمية الوطني في العام 2008 بهدف تمهيد الطريق للخريجين الجامعيين الجدد من الشباب الكويتي لاللتحاق بالعمل في قطاع الخدمات المصرفية، وتوفير الأكاديمية للخريج أفضل البرامج التدريبية التي تم وضعها بالتعاون مع أكبر المؤسسات والجامعات حول العالم لتواكب متطلبات سوق العمل.

المصرفية الشخصية محمد العثمان ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية أحمد بورسلي ومدير عام مجموعة العمليات محمد الخرافي بالإضافة إلى مدراء تنفيذيين ومسؤولين في إدارة التدريب والتطوير وإدارة المواهب.

وتم خلال حفل الاستقبال مراعاة كافة التدابير والإجراءات الوقائية التي يتبناها البنك كالحفاظ على التباعد الاجتماعي مراعاة للسلامة العامة.

ويعد البرنامج التدريبي لأكاديمية الذي يضم 12 متدرباً لمدة أربعة أشهر، ويتضمن جوانب مختلفة للعمل المصرفي، مثل المبادئ المصرفية، وإدارة المخاطر، والحاسبة المالية، والتسويق، والتفاوض، والإقراض الاستهلاكي والتجاري بجانب التدريب على الإبداع والابتكار والتفكير التصميمي. والجدير بالذكر أن محتوى

استقبلت أكاديمية بنك الكويت الوطني الدفعة الرابعة والعشرين والأولي في عام 2021 الموظفين الجدد بعد اجتيازهم بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف والمصمم خصيصاً لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة.

ويُندرج البرنامج الذي يمتد لنحو 12 عاماً ضمن إطار استراتيجية الوطني الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية، وتطوير وتأهيل الكوادر من حديتي التخرج، واستقطابهم للعمل في القطاع المصرفي.

وحضر حفل استقبال المتدربين الجدد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني -الكويت صلاح الفليج ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني -الكويت سليمان المرزوق ومدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العيلاني ومدير عام مجموعة الخدمات

0.05 % عند مستوى 4682.98 نقطة، مقابل 4680.79 نقطة إقبال الأسبوع الماضي، بمكاسب بلغت 2.19 نقطة.

في المقابل، تراجع « رئيسي 50»، بنسبة طفيفة بلغت 0.04 % عند مستوى 4864.39 نقطة خاسراً 1.79 نقطة مقارنة بإقبال الأسبوع الماضي عند مستوى 4866.18 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعاً إلى 1.07 % عند مستوى 5802.82 نقطة، راجحاً نحو 61.35 نقطة مقارنة بإقبال الأسبوع الماضي عند 5741.47 نقطة.

نشاط ملحوظ للتداولات على مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت سيولة بورصة الكويت 46.3 %؛ لتصل إلى 236.51 مليون دينار، مقارنة مع 161.66 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما ارتفعت أحجام التداول الأسبوعية بنحو 24.9 %؛ وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 49.79 ألف صفقة، بالمقارنة مع 39.22 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبه 27 %.



أسبوع مميز للبورصة

دولاراً للبرميل. وسجل مؤشر السوق الأول أكبر وتيرة ارتفاع خلال الأسبوع بنحو 1.39 % بإقفاله عند مستوى 6364.99 نقطة بمكاسب بلغت 87.45 نقطة، مقارنة بإقبال الأسبوع الماضي عند 6277.54 نقطة.

كما صعد مؤشر السوق الرئيسي بنحو طفيف نسبته

(سنام) و (الأنظمة) و (ورقية) و (إنجازات) الأكثر انخفاضاً. الأداء خلال الأسبوع وارتفعت بورصة الكويت في الأسبوع الثالث من مارس، وسط تحسن ملحوظ في مستويات التداول رغم استمرار التدابير الاحترازية وإجراءات الحظر، ووسط استمرار ارتفاع النفط واقترابه من حاجز 70

عبر 3802 صفقة نقدية بقيمة 8.7 مليون دينار (نحو 26.9 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (الخليجي) و (مراكز) و (بترولية) و (رمال) أما شركات (وطني) و (بيتك) و (أهلي متحد) و (قرين) فكانت الأكثر تداولاً من حيث القيمة في حين كانت شركات

«ضمان» توقع اتفاقية إستراتيجية مع «إنترسيستمز»

للمرضى الوصول إلى ملفاتهم في أي وقت ومن أي مكان عبر القنوات الإلكترونية المتعددة، كما أنه يقوم بتزويد الفريق الطبي بالقدرة على معرفة وتحليل الحالة الصحية لكل مريض على حدة.

واختتم التجار: «هذا النظام متوافق مع معايير جمعية معلومات وأنظمة الإدارة الصحية (HIMSS) المعنية بتطبيق الصحة الرقمية في صناعة الرعاية الصحية المعالجة، وهي معايير قياسية دولية في مجال تكنولوجيا المعلومات لتلبية احتياجات المنشآت الصحية، ونحن نهدف إلى تحقيق المستوى السادس من معايير جمعية معلومات وأنظمة الإدارة الصحية عند افتتاح المستشفيات، والوصول لاحقاً إلى أعلى مستوى وهو المستوى السابع».

ومن جانبه، قال المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والهند في شركة إنترسيستمز السيد علي أبي رعد: «يشهد قطاع الرعاية الصحية في دولة الكويت نقلة نوعية ملموسة في التركيز على تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة باعتبارها ركيزتين أساسيتين لرؤية الكويت 2035. ونسعى عبر شراكتنا مع شركة ضمان إلى دعم جهودها في الحصول على الوسائل التكنولوجية المطلوبة لتطوير جودة الرعاية الصحية و تعزيز تجربة المرضى لديهم».



جانب من التوقيع

منذ البداية بناء على المتطلبات الفنية واللوجستية التي تساعد الطواقم الطبية والإدارية لتطبيق رؤيتها الخاصة بالرعاية الصحية الذكية وذلك تمهيدا لاستقبال الشريحة الأساسية المستهدفة لشركة ضمان من المقيمين العاملين بالقطاع الخاص وأسرهـم والذين يبلغ عددهم 2 مليون نسمة تقريبا.

وأضاف النجار: «تمثل هذه الاتفاقية إنجازاً هاماً إضافياً في مسيرة ضمان في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتي تستند إلى نظرة مستقبلية طويلة الأمد لإنشاء وتطوير الرعاية الصحية الرقمية مثل الملف الصحي الموحد الخاص بشركة ضمان، والتي تتيح

المساهمة بتطوير القطاع الصحي من حيث الجودة ومؤشرات وخدمات الرعاية الصحية في دولة الكويت. ولتحقيق هذه الأهداف، تتبنى شركة ضمان تطبيق نظم علمية حديثة مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية كعناصر أساسية في سبيل تحقيق رعاية صحية ذكية وعملية من خلال التحول الرقمي».

وأشار النجار إلى أن شركة ضمان اتخذت منذ تأسيسها خطوات سباقية نحو تفعيل النظم الإلكترونية والمعلوماتية في مسعاها لإيجاد رعاية صحية رقمية تواكب وتتبنى بالاتجاهات المستقبلية لقطاع الرعاية الصحية، فقد قامت بتجهيز مرافقها الصحية

وثيقة ضمان للتأمين الصحي، وسوف تقوم شركة ضمان بتنفيذ وتطوير الملف الصحي الموحد على مرحلتين وتبدأ الأولى حالياً في مراكز الرعاية الصحية الأولية في مناطق حولي والفروانية والضجيج، أما المرحلة الثانية فسيتم تطبيق الخططة تباعاً على 12 مركزاً مائثلاً وثلاث مستشفيات موزعة على محافظات دولة الكويت.

وفي هذا السياق، قال المهندس عبدالله النجار مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات في ضمان: «باعتمادها إحدى المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الوطنية (كويت جديدة 2035)، فإن رؤية شركة ضمان تتمثل في

كجزء من استراتيجيتها الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية الرقمية وتحقيق التقدم في خدماتها، أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) عن توقيع اتفاقية نظام الملف الصحي الموحد (EMR) مع شركة إنترسيستمز (InterSystems)، وهي واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا البيانات الإبداعية لمساعدة العملاء في إيجاد الحلول الذكية والتشغيل البيني السريع.

تم توقيع هذه الاتفاقية خلال حفل التوقيع الافتراضي من قبل الرئيس التنفيذي بالوكالة في شركة ضمان الدكتور محمد القناعي والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والهند في شركة إنترسيستمز السيد علي أبي رعد. تعد هذه الاتفاقية جزءاً من استراتيجية شاملة لتطوير نظام السجلات الطبية الإلكترونية (EMR) وتزويد مرافق شركة «ضمان» الصحية بأحدث التقنيات والتطبيقات لإطلاق نظام طبي إلكتروني متكامل لتلبية احتياجات شبكة الرعاية الصحية والطاقم الطبي والمرضى.

تأتي هذه الاتفاقية ضمن إطار استراتيجية تحول شامل لمظومة رعاية صحية رقمية متطورة في شبكة مرافق شركة ضمان الصحية وتتكون من ركائز أساسية أهمها الملف الطبي الموحد وكذلك البنية التحتية لإصدار

3 عوامل تتحول بنتائج «مشاعر» إلى الخسارة في 2020



اجتماع سابق للشركة

2020، مقارنة مع 23.33 مليون دينار في نهاية العام السابق له مباشرة. وعلى مستوى الربع الرابع من 2020، حققت الشركة خسارة بقيمة 1.95 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 5.56 ألف دينار.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد أمس الأول، بعدم توزيع أية أرباح عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. كانت «مشاعر» تحولت للخسارة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 2.98 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من عام 2019 البالغة 1.65 مليون دينار.

إلى حصة الشركة في نتائج شركات زميلة بقيمة 2.384 مليون دينار مقارنة بريـح قدره 424.64 ألف دينار في عام 2019، بينما العامل الثالث فيعود إلى انخفاض الإيرادات التجارية بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) بقيمة 1.383 مليون دينار مقابل 3.265 مليون دينار في عام 2019.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة للتسعة أشهر الأولى من العام الماضي نحو 1.51 مليون دينار، مقابل 3.45 مليون دينار في عام 2019، بتراجع نسبته 56%. وتراجع إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة بنحو 26% ليصل إلى 19.62 مليون دينار بنهاية

أظهرت البيانات المالية لشركة مشاعر القابضة تحول الماضي مقارنة بأرباح عام 2019.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت خسائر الفترة 4.93 مليون دينار (16.37 مليون دولار)، مقابل أرباح 2019 البالغة 1.66 مليون دينار (5.51 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن التحول السلبي في النتائج خلال فترات المقارنة يعود إلى 3 عوامل، أولها، خسائر تقييم عقارات استثمارية بقيمة 2.032 مليون دينار مقارنة بـ 1.538 مليون دينار في عام 2019.

أما العامل الثاني، فيعود

«وربة» تشتري 600 ألف سهم من «الدولي للتأمين»

مارس الجاري، عن رغبتها في شراء عدد 600 ألف سهم من أسهم "الدولي للتأمين"، وذلك من الشركة العربية العقارية. وأوضحت الشركة أن الأثر المالي للصقعة س يظهر على البيانات المالية لـ"وربة" كما في الربع المالي الأول من العام الجاري (2021). وارتفعت أرباح وربة للتأمين بنسبة 55.6% في العام الماضي؛ لتصل إلى 1.82 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 1.17 مليون دينار.

أعلنت شركة وربة للتأمين عن إتمام صفقة شراء عدد 600 ألف سهم من أسهم شركة الدولي للتأمين التكافلي بسعر 75 فلساً للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تبلغ 45 ألف دينار.

وقالت "وربة" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن الشراء تم من ملكية الشركة العربية العقارية في أسهم "الدولي للتأمين".

لتصبح ملكية "وربة" في الأخيرة 25.7% من إجمالي أسهمها، كانت "وربة" أعلنت في 10

أعلنت شركة وربة للتأمين عن إتمام صفقة

أعلنت شركة وربة للتأمين عن إتمام صفقة

كانت خسائر الشركة قفزت 517.2% بالنسبة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 312.23 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 50.59 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2019.

من 2020، حققت الشركة أرباحاً بقيمة 115.88 ألف دينار، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 167.01 ألف دينار، بتراجع نسبته 30.6%.

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن التحول السلبي في النتائج خلال فترات المقارنة يعود إلى زيادة المصاريف التشغيلية. وعلى مستوى الربع الرابع

للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت خسائر الفترة 196.36 ألف دينار (651.93 ألف دولار)، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 116.43 ألف دينار (386.56 ألف دولار).

أظهرت البيانات المالية للشركة الخليجية المغاربية القابضة تحول الشركة للخسارة في العام الماضي مقارنة بأرباح عام 2019. بحسب نتائج الشركة